الأمم المتحدة

A/60/819

الجمعية العامة

Distr.: General
25 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان الـ ٤٧

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بإبلاغه بأن الأردن قد قدم ترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات المقرر عقدها في نيويورك، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

وتتشرف كذلك البعثة الدائمة للملكة الأردنية الهاشمية بأن ترفق طيه وثائق تُفصّل مساهمة الأردن في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن تبرعاتها و التزاماتها الطوعية طبقا للقرار ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

280406 280406 06-32740 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

تبرعات الأردن والتزاماته عملا بالقرار ٦٠/٢٥١

أيد الأردن كامل التأييد إنشاء مجلس حقوق الإنسان ورحب به. وحكومة الأردن، إذ تقدم ترشيحها إلى انتخابات المجلس، لتلتزم بالعمل عن كثب والتعاون مع أعضائه ومع جميع أصحاب المصلحة الآخرين، حكوميين وغير حكوميين، من أجل كفالة جعل هذه الآلية الجديدة قادرة على تنفيذ مهمتها بأكثر الطرق كفاءة وفاعلية، تعزيزا لحقوق الإنسان وحماية لها.

والأردن إذ يسعى إلى الدفع قدما بجدول أعمال حقوق الإنسان، ليؤمن إيمانا قويا بأن مجلس حقوق الإنسان سيعالج جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان، وسيشكل أداة فعالة لمنع تكرار تلك الانتهاكات.

وعلى الصعيد الوطني، يكرس الدستور الاهتمام الكبير بحقوق الإنسان والحريات المدنية وضماناتها طبقا للمعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية ذات الصلة. ويسهم المركز الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة وطنية مستقلة، في تعزيز حقوق الإنسان في الأردن بشكل كبير، ويعمل كهيئة رصد مكلفة بمعالجة أي شكل من أشكال انتهاك حقوق الإنسان، ودراسة الشكاوى الفردية، وتقديم المساعدة القانونية والتقنية.

وعلاوة على ذلك، فقد اتخذت البلاد خطوات متدرجة لكفالة تمتع جميع النساء، على أساس المساواة، تمتعا كاملا بحقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية. وقد أضحى التزام الأردن بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أحد أولويات السياسة الوطنية. وعلى نفس القدر من الأهمية، فقد طورت الحكومة استراتيجيات وطنية للنهوض بالطفل وبرفاهه.

وللدلالة على ما تتحلى به حكومة الأردن من الشفافية والمساءلة، فإنها ترحب بهيئات حقوق الإنسان المحلية والدولية لبحث مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، ويسرّها أن توجه دعوة مفتوحة إلى جميع المقررين الخاصين والخبراء المستقلين لزيارة الأردن في سياق الولايات المعهودة إليها.

وقد نهض الأردن بمسؤوليات إنسانية ضخمة. فعلى مدى العقد الماضي، آوت البلاد موجات عديدة من اللاجئين ووفرت لهم الحماية؛ وإن الأردن، بصفته بلدا مضيفا منذ فترة

طويلة، يكرر التزامه بالوفاء بواجباته طبقا لمبادئ القانون الدولي للاجئين، بما فيها تلك القطعية، فضلا عن قانون حقوق الإنسان الدولي.

وإضافة إلى ذلك، حافظ الأردن على التعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، فيما يتعلق بمسألة اللاجئين، من أجل التخفيف من معاناتهم والمساعدة على إيجاد حلول دائمة تزيل محنتهم. وفي هذا السياق، طلب الأردن عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويعرب عن استعداده للاضطلاع بمسؤولياته بموضوعية حالما يُنتخب عضوا باللجنة التنفيذية.

وقد وقع الأردن وصدق على العديد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، بينها ما يلي:

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
- اتفاقية حقوق الطفل
- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة
- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة
- اتفاقية الرضا بالزواج؛ والحد الأدنى لسن الزواج؛ وتسجيل عقود الزواج
- بروتوكول تعديل اتفاقية الرق الموقعة في جنيف، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٦

- الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرق والنظم والعادات المشابهة للرق
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ووقع الأردن أيضا على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة؛ وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال.

وأخيرا، فإن الأردن طرف في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. وكان الأردن أول بلد عربي وشرق أوسطي يصدق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهكذا، فقد أخذ الأردن على نفسه الالتزام بتنفيذ نظام روما بموضوعه وغرضه لمكافحة الإفلات من العقاب، وغير ذلك من الالتزامات الناشئة عن النظام، بما فيها التعاون مع المحكمة.